مرآة البحرين Bahrain Mirror

تقارير

نشـرة أسـبوعية تصـدر عن مـرآة البحـرين

www.bahrainmirror.com

الاسبوع الرابع من أغسطس 2015 - العدد 17

مسـاعدة عوائـل المعتقلـيـن = الإرهاب

الأخبار

هدم محراب مسجد الشيخ عزيز... مرحباً بكم في «داعش» فرع البحرين

بحرينيون يردون على وزير الداخلية بـ: #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

جدول الأحداث

أجنـدة الأسـبوع الرابـع مـن أغسـطس 2015:

السلطات تعتبر مساعدات أسر المعتقلين والشهداء تمويلاً «للإرهاب»
والعلمـــاء ينتفضـــون لاســـتقلالية الخطـــاب الدينـــي

شـهد الاسـبوع الرابـع مـن شـهر أغسـطس 2015، اسـتهدافاً خطيـراً لجمعيـة الوفـاق الوطنـي الاسـلامية ونوابهـا السـابقين الذيـن اسـتقالوا مـن المجلـس النيابـي، وذلـك بعـد أن أعلنـت النيابـة العامـة أنهـا وجهـت تهمـة تمويـل الارهـاب إلـى النائـب السـابق الشـيخ حسـن عيسـى، وكان الأخطـر اتهامـه بتمويـل عمليـة التفجيـر الأخيـر الـذي حـدث فـي جزيـرة سـترة وقتـل فيـه شـرطيان.

وبموجـب مـا حصـل للشـيخ حسـن عيسـى، فـإن كل مسـاعدة ماديـة تصـل للعوائـل التـي اعتقـل عائلهـا أو لأسـر الشـهداء الذيـن فقـدوا أحبتهـم، صـارت هـذه المسـاعدات مجرّمـة فـي نظـر السـلطات التـي لـم تـر فـي الشـيخ حسـن عيسـى سـوى ممـوّل للارهـاب. وقـد حظـي عيسـى بتعاطـف شـعبي واسـع تبيّـن مـن خلالـه الـدور الاجتماعـي الهـام الـذي كان يقـوم بـه داخـل جزيـرة سـترة التـي تتعـرض لحمـلات متتاليـة مـن القمـع والمداهمـات والاعتقـالات، وهـو الأمـر الـذي جعـل عشـرات الأسـر فـي أوضـاع ماديـة صعبـة جـداً، فضـلاً عـن الضـرر النفسـي لأفـراد عوائـل المعتقليـن والشـهداء.

وزيـر الداخليـة راشـد بـن عبدالله آل خليفـة، عقـد علـى نحـو مفاجـيء لقـاءً إعلاميـاً كـرر خلالـه معزوفـة التدخـل الخارجـي كسـبب للأزمـة التـي تشـهدها البـلاد منـذ 2011 حتـى الآن، ونفـى الوزيـر كـون السـلطة تعامـل المواطنيـن الشـيعة كمواطنيـن مـن درجـة ثانيـة، وهـو الأمـر الـذي حظـي بـردود واسـعة مـن المواطنيـن الشـيعة الذيـن أكـدوا عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي، أنهـم يتعرضـون لتمييـز طائفـي داخـل بلادهـم.

مـن أخطـر مـا قالـه الوزيـر، أن السـلطات عازمـة علـى التدخـل فـي الخطـاب الدينـي، فـي مـن يصعـد للمنابـر ومـاذا يقـول الخطبـاء، وهـو مـا اسـتدعى موقفـاً مـن علمـاء الديـن الشـيعة الذيـن شـعروا بالاسـتهداف، وأصـدر كبـار العلمـاء بيانـاً رفضـوا فيـه تصريحـات وزيـر الدخليـة، كمـا أصـدر 200 مـن المشـايخ الشـيعة بيانـاً فـي هـذا الصـدد.

وشـهد الأسـبوع الأخيـر أيضـاً، عـرض القيـادي فـي جمعيـة وعـد المعتقـل إبراهيـم شـريف علـى المحكمـة، وهـي الجلسـة الأولـى لمحاكمتـه منـذ اعتقالـه، وقـد أكـد شـريف أمـام المحكمـة عـى حقـه فـي التحـدث والتعبيـر عـن رأيـه كمواطـن، وقـال إن التهـم التـي وجهتهـا لـه السـلطات هـي بمثابـة محاكمـة للنوايـا. وقـد أصـدرت منظمـة العفـو نـداءً حـذرت فيـه مـن الحكـم علـى إبراهيـم شـريف بهـذه التهـم، إذ يمكـن صـدور حكـم عليـه بموجبهـا يصـل لنحـو 13 عامًـا.

إلـى ذلـك قالـت وزارة الداخليـة فـي 24 أغسـطس/ آب أن تفجيـراً وقـع فـي المحـرق وهـو ثانـي تفجيـر يقـع فـي المحـرق خـلال أسـبوع تقريبـاً، وقـد شـنت بعـده السـلطات حملـة اعتقـالات واسـعة فـي صفـوف الشـباب الشـيعة الذيـن يقطنـون فـي المحـرق.

تدهور خطير لصحة مهدي أبوديب بعد حرمانه من العلاج

ذكرت معلومات مؤكدة (الجمعة 21 أغسطس/ آب 2015) أن صحة نقيب المعلمين مهدي أبو ديب قد تدهورت بشكل خطير بعد حرمانه من متابعة العلاج عن إصابة في الظهر كان قد أصيب بها نتيجة التعذيب الذي تعرض لها لحظة اعتقاله (أبريل/ نيسان 2011).

وبينت المعلومات أن إدارة سجن جو ترفض السماح لأبوديب بالذهاب للمستشفى لمتابعة العلاج من إصابته في الظهر والركبتين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالته الصحية وحاجته المستمرة للمساعدة في الحركة والتنقل داخل السجن.

ويعاني المعتقلون في سجن جو من الحرمان من العلاج، في وقت حذر فيه سجناء من دقة الوضع الصحي لأبوديب، محملين إدارة السجن المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار حرمانه من العلاج.

ويقضي أبوديب حكما بالسجن 5 سنوات بتهمة «التحريض على العنف» وتم اعتقاله في أعقاب انتفاضة شعبية شهدتها البحرين فبراير ومارس من العام 2011، إلا أن منظمة العفو الدولية قالت إنها تفحصت خطابات أبوديب ولم تجد فيها ما يدعو للعنف، وبعثت نداءات متكررة للإفراج عنه إلا أن السلطات ترفض الاستجابة لتلك النداءات.

فائض شهري في «التعطّل» لا يقل عن 3 ملايين دينار

كشفت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة العمل، عن تفوق إيرادات نظام التأمين ضد التعطل، على مصروفاته، بفارق لا يقل عن 3 ملايين دينار شهرياً.

فالنظام الذي سجل فائض إيرادات قدرت بنحو 400 مليون دينار بعد مضي أكثر من 96 شهراً على دخوله حيز التنفيذ، تمكن من توفير مبلغ شهري لمحفظته التي تشرف عليها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لا يقل معدله عن 4 ملايين دينار، لا يذهب سوى الربع منه لصالح المصروفات التي تتوزع على هيئة «إعانة» تذهب للعاطلين المسجلين رسمياً لدى وزارة العمل، و «تعويض» يدفع للذين يفقدون أعمالهم لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وأظهرت البيانات التي تضمنتها التقارير الفصلية - وفق صحيفة الوسط - في الفترة الممتدة من يناير/ كانون الثاني 2014 حتى يونيو/ حزيران 2015، ثبات مصروفات محفظة النظام، والتي تراوحت ما بين 774.550

ديناراً (سبعمئة وأربعة وسبعين ألف دينار، وخمسمئة وخمسين ديناراً) في مارس/ آذار 2014، و955.500 ديناراً (تسعمئة وخمسة وخمسين ألف دينار، وخمسمئة دينار) في يناير/ كانون الثاني من العام نفسه.

وتتحدث بيانات الوزارة، عن تراجع مستمر في أعداد العاطلين، والذين بلغ عددهم 9022 عاطلاً في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ثم 8092 عاطلاً في يناير 2014، ثم 7022 في يوليو/ تموز 2014، ليهبط العدد في يونيو 2015 إلى 6051 عاطلاً، ما يعني تأثيراً مباشراً على تقليص المصروفات الشهرية لمحفظة نظام التأمين ضد التعطل.

قبالة ذلك، تشهد إيرادات محفظة النظام، نمواً متصاعداً، وذلك بفضل النمو المستمر الذي يشهده إجمالي القوى العاملة نمواً، وفقاً لما توضحه مؤشرات سوق العمل الصادرة عن هيئة تنظيم سوق العمل، والتي تشير إلى ارتفاع إجمالي العمالة الأجنبية مع نهاية الربع الأول من 2015 إلى 538,480 عاملاً مقارنة بـ508,002 عاملاً في الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلاً بذلك زيادة سنوية بلغت 6 في المئة.

أما إجمالي العمالة الوطنية، فقد بلغ مع نهاية الربع الأول من العام الجاري 156,429 عاملاً بحرينياً محققاً بذلك زيادة سنوية قدرها 1.9 في المئة بالمقارنة مع 153,525 عاملاً في الربع الأول من 2014.

«صنقور»: الخُطب النموذجية لن تعالج الخطاب التكفيري وقد تستهدف الخطاب المتصدي للنقد والتصحيح

انتقد الشيخ محمد صنقور ما طُرح عن توجه رسمي لفرض خطب نموذجية، منوهاً إلى أن «هذه الخطوة لن تعالج الخطاب الطائفي والخطاب التكفيري والخطاب الإقصائي».

وذكر صنقور خلال خطبة الجمعة بجامع الإمام الصادق في الدراز أمس 21 أغسطس/آب 2015 أن «خطابُ التصحيحِ والنقدِ والمطالبةِ بالحقوق هو من صميمِ الخطابِ الديني والذي كان يُمارسُه الرسولُ الكريم (ص) وأهلُ بيتِه (ع) والصحابةُ والتابعونَ وخيارُ العلماء في المساجد والمحافل، فالحجرُ على خطابِ النقدِ والتصحيحِ والمطالبةِ بالحقوقِ حجرٌ على الخطاب الذي حضَّ عليه النبيُّ الكريم (ص)».

وأضاف «نَسبتْ إحدى الصحفِ المحليَّةِ لأحدِ المسئولينَ في إحدى الوَزارات أنَّ الوزارة بصددِ إصدار تعميمٍ لخطبٍ نموذجية، وسيتمُّ إعدادُها وتوزيعُها على خطباءِ المساجد ولكنَّها لن تكونَ مُلزمة، وستكونُ هناك متابعةٌ لكلِّ ما يُلقى من خطبٍ في المساجدِ ودور العبادة، ونسبتْ إليه انَّ المقصد من التعميم والمتابعة هو تحميلُ الخطباءِ مسئولياتِهم في الانضباط بآداب الخطاب الديني، وانَّه سيتم اتِّخاذ الإجراءاتِ المناسبة تجاه مَن يخرج عن ذلك».

وأضاف صنقور «لو صحَّ الخبرُ المذكورُ وأنَّه سوف يتمُّ الإعداد والتوزيعُ لخطبٍ نموذجية والمساءلةُ بعد المتابعة لكلِّ ما يتمُّ إلقاؤه

من خطبٍ في المساجد فإنَّ الغرض لقرارٍ من هذا القبيل يحتملُ أحدَ فرضيتين، الفرضيَّة الأولى انَّ القرار موجَّهٌ لمعالجةِ الخطابِ الطائفي والخطابِ التكفيري والخطابِ الإقصائي، والفرضيَّة الثانية انَّ القرار يستهدفُ الحجرَ على الخطابِ المتصدِّي للنقدِ والتصحيحِ والمطالبةِ بتحسينِ الحكومةِ لأدائِها، ويستهدفُ الحجرَ على الخطابِ المتصدِّي للتعبير عن نبضِ الشارع ومطالبِه وحقوقِه المشروعة».

وتابع «لو كان الغرضُ من القرارِ المذكور هو المعالجةُ للخطابِ الطائفي والخطابِ الإقصائي فإنَّ مثل هذا القرارِ لنْ يجديَ نفعاً، ولن يُسهمَ في الحدِّ من تداولِ هذا اللحنِ من الخطاباتِ النشاز. ذلك لأنَّ البُنيةَ الثقافيةَ التي نشأ عليها المتعاطونَ للخطابِ الطائفي أو التكفيري أو الإقصائي تحولُ دونَ نجاح قرارٍ من هذا القبيل في الحدِّ من تعاطي هذه الخطابات فضلاً عن الاستئصال لها، فلو التزم هؤلاءِ بالخُطبِ الموزَّعة فإنَّهم لن يُعدَموا فرصةَ التداولِ لخطاب الكراهيةِ والإقصاءِ في محافلِهم ومجالسهم ومواقعِهم الإلكترونية وفي مقامِ الإجابةِ عن التساؤلاتِ الموجَّهة إليهم، وفي وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها».

ونبه إلى أن «المشكلةُ أعمقُ من أن تُعالجها الخطبُ المعلَّبة أو حتى المتابعةُ والمساءلة، مثلُ هذه المشكلة لا يكونُ علاجُها متاحاً ما لم يتم التغييرُ الجذري للبُنيةِ الثقافيَّة التي نشأ عليها المولعونَ بخطابِ الكراهية والإقصاء وإلا فتوزيعُ الخُطب دون العملِ الجاد على نقضِ هذه البُنية من جذورها يُشبهُ الأكلَ من القفا، فإذا كان ثمة من جدِّيةٍ في معالجةِ مشكلة الخطاب الطائفي والخطاب الاقصائي فاللازمُ هو الإعادةُ لتأهيلِ هؤلاءِ الخطباء أو استبدالُهم بخطباءَ يحترمونَ الناسَ ويتفهَّمونَ الاختلاف، ويُضمرون بصدقٍ المحبَّةَ والخيرَ لكلِّ أبناءِ الوطن. ثم إنَّ الخطاب الطائفي والإقصائي بل وحتى التكفيري لا يتخلَّصُ وجودُه في خطباء الجمعة، فخطابُ الكراهيَّة والإقصاء يمتهنُه الكثيرُ من الكتَّابِ والصحافيين وكذلك فإنَّ لهذا الخطاب حضوراً فاقعاً في دروسِ الدعاة الذين يتمُّ استيرادُهم في المناسبات وغيرِ المناسبات. وهو متداولٌ في المناهجِ والمدارسِ والندواتِ والكتبِ والأقراص التي يتمُّ توزيعُها بسخاءٍ في المساجدِ والأسواقِ والمجمَّعاتِ والمستشفيات».

وأشار صنقور إلى «الخشية المبرَّرة من توظيفِ قرارِ التوزيعِ والمساءلةِ في التضييق على الخطابِ الديني المعتدل، فقد يكونُ المتصدِّي لتنفيذ قرارِ المُساءلة مسكوناً بالحسِّ الطائفي فيوظِّفُ هذا القرارَ للمزيد من التضييق على الخطابِ المعتدل لمجرَّد انه لا يُعجبُه ولا يروقُ له، فيكون الحَكَمُ هو الخصم ذاتُه، ثم إنَّ الخشيةَ من التوظيفِ السيئ للقرار تظلُّ قائمةً حتى لو كان المتصدِّي للمُساءلةِ لجنةً

يتـمُّ تشـكيلُها لهـذا الغـرض، فـإنَّ الخشـيةَ مـن التضييـقِ عـلى الخطـاب الدينـي لا تـزولُ بذلـك بعـد شـيوعِ ظاهـرةِ تشـكيلِ اللجـان أحاديـةِ التوجُّـه وبعـد أنْ لم تكـنْ ضوابـطُ الخطـاب المعتـدل واضحـةَ المعـالم».

واسـتدرك قائـلاً «هـذا كلُّـه مبنـيٌّ عـلى الفرضيَّـةِ الأولى وهـو إنَّ القـرار موجَّـهٌ لمعالجـةِ الخطـابِ الطائفـي والخطـابِ الإقصـائي، وأمـا بنـاءً عـلى الفرضيَّـةِ الثانيَّـة وهـو أنَّ القـرارَ يسـتهدفُ الحجرَ عـلى الخطـابِ المتصدِّي للنقـدِ والتصحيحِ والمطالبـةِ بتحسـين الحكومـةِ لأدائهـا، فالقـرار حينئـذٍ يكـونُ سياسـياً ويقـعُ في سـياقِ التضييـقِ عـلى الحريَّـات العامَّـة والحريَّـةِ الدينيـة عـلى وجـهِ الخصـوص، ودعـوى أنَّ الخطـابَ الدينـي لا شـأنَ لـه بالنقـدِ والتصحيـحِ والمطالبـةِ بالحقـوق هـذه الدعـوى منافيـةٌ للثابـتِ مـن الديـن لـدى الفريقـين، ويؤيِّـدُ ذلـك مـا ورد في السـنَّةِ الشريفـة مـن طُـرق الفريقـين (...) خاتمـاً بالقـول إن «خطاب التصحيـحِ والنقـدِ والمطالبـةِ بالحقـوق هـو مـن صميـمِ الخطـابِ الدينـي والـذي كان يُمارسُـه الرسـولُ الكريـم (ص) وأهـلُ بيتـه (ع) والصحابـةُ والتابعـونَ وخيـارُ العلـماء في المسـاجد والمحافـل، فالحجـرُ عـلى خطـابِ النقـدِ والتصحيـحِ والمطالبـةِ بالحقـوقِ حجـرٌ عـلى الخطـاب الـذي حـضَّ عليـه النبـيُّ الكريـم (ص) وفعلَـه وحـثَّ المسـلمينَ عـلى مزاولتـه وألقـى في عهدتِهـم مسـئوليةَ القيـامِ بـه، فـلا يسـعُ المسـلم غـيرَ التمثُّـل بهـدي الرسـول الكريـم (ص) والامتثـالِ لمـا أرشـد إليـه» عـلى حـد قولـه.

«النيابة» تحيل قضية فساد واحدة فقط للمحكمة من أصل ٢٠ وجدتها في تقرير الرقابة المالية

قـال المحامـي العـام الأول عبـد الرحمـن السـيد إن النيابـة العامـة أنجـزت تحقيقاتهـا في قضايـا الفسـاد التـي قيـدت عـن الوقائـع التـي تضمنهـا تقريـر الرقابـة الماليـة والإداريـة لعـام 2013/2012، وقـد بلـغ عددهـا 20 قضيـة، أمـرت النيابـة بإحالـة واحـدة منهـا إلى المحكمـة الجنائيـة المختصـة، فيـما أمـرت بحفـظ 19 قضيـة بعـد اسـتبعاد شـبهة الجريمـة فيهـا.

وذكـر المحامـي العـام الأول أن قـرارات النيابـة بحفـظ تلـك القضايـا قـد ابتنيـت عـلى أسـباب تـتردد مـا بـين عـدم تحقـق أركان الجريمـة المنصـوص عليهـا في القانـون، أو لكـون الواقعـة لا تشـكل في الحقيقـة إلا مخالفـة إداريـة.

وأشـار إلى أن النيابـة قـد رأت إحاطـة الجهـات التنفيذيـة المعنيـة بمـا ثبـت لديهـا مـن مخالفـات إداريـة، وبنـاء عـلى ذلـك أرسـلت إلى تلـك الجهات نسـخ مـن القضايـا لتتخـذ شـئونها نحـو مـا كشـفت عنـه التحقيقـات مـن وجـود مخالفـات إداريـة محضـة لا تشـكل جريمـة.

البحرين تتهم نائبا سابقا بـ «تمويل الإرهاب»

قال مدير عام الادارة العامة للمباحث والادلة الجنائية إن شرطة المباحث الجنائية، ألقت القبض على نائب برلماني سابق وعضو بجمعية الوفاق السياسية (الشيخ حسن عيسى) بتاريخ 18 أغسطس/ آب 2015 لدى عودته من إيران وذلك بسبب قضايا تتعلق بتمويل الإرهاب من خلال توزيع مبالغ مالية على ارهابيين مطلوبين جنائيا اضافة إلى آخرين شاركوا في تنفيذ أعمال ارهابية، على حد زعمه.

وزعم أن النائب ورد اسمه في عدد من القضايا الارهابية من بينها تفجير سترة الارهابي (28 يوليو/ تموز 2015) الذي أودي بحياة رجلي امن وبعد التأكد من تلك المعلومات تم اصدار اذن بالقبض عليه.

وأضاف أنه يتلقى التبرعات من جهات مختلفة بما في ذلك تحصيل مبالغ من المشاركين في المسيرات ويقوم بتوزيعها على عناصر مطلوبة أمنياً .

واتهم عيسى بإعطاء أموال لجماعة إرهابية وأحد المنتمين إليها مع علمه بنشاطها الإرهابي والتستر عليها إضافة إلى توفير وسائل العيش لأعضاء هذه الجماعة مع علمه بأهدافها الارهابية .

وتعمل وزارة الداخلية البحرينية على توجيه اتهامات بدعم الإرهاب وقلب نظام الحكم لمعارضين سياسيين بارزين كان آخرهم أمين عام جمعية وعد السابق إبراهيم شريف على خلفية انتقادات وجهها لنظام الحكم بعد 3 أسابيع فقط من الإفراج عنه، حيث كان يقضي حكما بالسجن 5 سنوات.

«الوفاق» الإجراءات المتبعة ضد «عيسى» باطلة وبيان «الداخلية» صدر بلغة بعيدة عن المسئولية

قالت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية إن ما ورد في بيان وزارة الداخلية بخصوص النائب السابق وعالم الدين الشيخ حسن عيسى هو «كلام باطل شكلاً وقانوناً وليس له اعتبار فيما لو طبقنا نصوص القانون عليه، والشيخ حسن عيسى بريء مما نسب له والإجراءات المتبعة ضده باطلة وتتنافى مع القانون المحلي فضلاً عن القانون الدولي».

ورفضت الوفاق في بيانٍ لها الإثنين 24 أغسطس/آب 2015 ما ورد في بيان الداخلية الذي «صدر بلغة بعيدة عن طبيعة المسئولية المفترضة فيها ويفتقد للالتزام بأبسط المتطلبات والإجراءات التي يقرها الدستور والقانون»، مؤكدةً أن منهجيتها التي يلتزم بها جميع قياداتها ومنتسبيها ومناصريها هي «السلمية»، و»لا حاجة لإثباتها كل يوم ومحاولة زج اسم قياداتها او أنشطتها في غير ذلك هو من العبث».

واكدت ان الشيخ حسن عيسى «من دعائم الدعاة للسلمية وإن اتهامه بتمويل أشخاص متهمين بالأعمال الإرهابية اتهام باطل جملة وتفصيلا ومثار للاشمئزاز والتنذر كونه لا ينسجم إطلاقا مع منهجية سماحة الشيخ، وهو يواجه ادعاءات يكشف بطلانها منهجه ومسلكه في دوره السياسي الذي بدءه ولازال يمارسه بكل ثقة، وإدراك لما هو مجرم ومحظور قانونا» وفق البيان.

رفع الدعم عن الكهرباء مطلع العام المقبل

قالت صحيفة الأيام المملوكة لمستشار الملك الإعلامي، نبيل الحمر، إن هناك توجهاً حكومياً لرفع الدعم عن الكهرباء مطلع يناير/كانون الثاني المقبل.

وأضافت الصحيفة أن «إعادة توجيه دعم الحكومة للكهرباء سيرفع شرائح المواطنين المستفيدين من دعم الحكومة للكهرباء»، مشيرةً إلى أن الحكومة ستوفّر أكثر من 650 مليون دينار من عملية إعادة توزيع الدعم الحكومي للسلع والمحروقات.

وأردفت أن «اللجنة المختصة في مجلس النواب توصلت مع هيئة الكهرباء والماء إلى أن المبالغ التي يمكن توفيرها من رفع الدعم تصل إلى 200 مليون دينار من قطاع الكهرباء والماء فقط»، موضحةً إن اللجنة النيابية بحثت «تعديل التعرفة الأولى المدعومة 0 - 3000 وحدة بواقع 3 فلوس حالياً، وتوسيع الشريحة الثانية التي تحتسب تعرفتها بـ 9 فلوس من 3001 إلى 5000 وحدة».

السفارة السعودية: إيفاد 250 مدرساً سعودياً للبحرين هذا العام على نفقة الرياض

قالت سفارة الرياض بالمنامة إن عدد المعلمين السعوديين الموفدين للعمل في البحرين في هذا العام بلغ قرابة 250 معلما سعوديا، معتبرة خطوة إيفاد المدرسين السعوديين للبحرين «مؤازرة ودعما مقدما من المملكة لشقيقتها مملكة البحرين».

وذكرت أنه وبعد مرور عدد من السنوات من بداية الإيفاد استبدل المعلمون السعوديون بنحو 400 معلم من جمهورية مصر العربية للعمل بالتعليم العام في البحرين وعلى نفقة المملكة العربية السعودية، وكان ذلك حتى العام 1422هـ (العام 2002).

وواصل التقرير أنه تمت العودة الى إيفاد المعلمين السعوديين، وبدأ الإيفاد بنحو 100 معلم سعودي، وتزايد العدد ليصبح نحو 133 في العام 1433هـ (العام 2012)، ويصل الآن إلى ما يقارب 250 معلما سعوديا.

ولفت تقرير موسع نشرته بمجلة «الجسر الثقافي» التي تصدرها الملحقية الثقافية بسفارة الرياض إلى أن عدد الطلبة السعوديين الدارسين بالبحرين يبلغ نحو 900 طالب في العام 1436 هـ (العام 2015).

التحقيق مع الشيخ علي رحمة حول انتقاده لإدارة الأوقاف الجعفرية

قال عضو المجلس العلمائي الشيخ فاضل الزاكي، إن السلطات استدعت (الإثنين 24 أغسطس/آب 2015) رجل الدين الشيخ علي رحمة للتحقيق في مركز شرطة مدينة حمد حول «انتقاده لإدارة الأوقاف الجعفرية وتجاوزاتها للأحكام الشرعية»، وأخلت سبيله لاحقاً.

واعتبر الزاكي في تغريدات له عبر حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» أن التحقيق مع «المشايخ المنتقدين لتصرفات الأوقاف الجعفرية يوحي بأن إدارة الأوقاف ذاتا مصونة لا تُمس» على حد تعبيره.

«شريف» في أولى جلسات محاكمته: إنها محاكمة للنوايا

شرعت محكمة بحرينية برئاسة القاضي إبراهيم الزايد في محاكمة القيادي البارز في المعارضة، إبراهيم شريف، وقررت في جلستها الأولى تأجيل القضية حتى 12 أكتوبر/تشرين الأول المقبل مع استمرار حبسه، لاطلاع فريق الدفاع على أوراق الدعوى.

وفي الجلسة الأولى ترافع إبراهيم شريف عن نفسه، وأنكر خلالها التهم المنسوبة إليه، معتبراً إياها «تفتيشٌ في الضمير ومحاكمة للنوايا» وفق ما نقل المحامي عبدالله الشملاوي.

وفي سياق متصل قالت فريدة غلام، زوجة القيادي إبرهيم شريف إنها حضرت الجلسة الأولى من المحاكمة حيث لم يسمح إلا لشخصين من أفراد العائلة بدخول القاعة، وبدأت جلسة المحاكمة عند الحادي عشرة صباحاً بعد حضور القاضي إبراهيم الزايد الذي بدأ بسرد التهم على إبراهيم شريف.

وأضافت غلام في تغريدات لها عن تفاصيل المحاكمة عبر حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» إن المحامين طلبوا السماح لشريف بالتكلم، فألقى كلمة لحوالي 5 دقائق، فنّد فيها «كل التهم الكيدية المساقة ضده مؤكداً موقفه المبدئي والمعروف ضد العنف»، لافتاً إلى أن ما جاء في الكلمة التي وُجهت على أساسها تهماً بحقّه احتوت ذات الكلام الذي صرّح به في مقابلة بإحدى الصحف المحلية سابقاً.

وجدد شريف تأكيده على أن الحل في البلد، هو سياسي، محذّراً من تبعات الأزمة الاقتصادية المستفحلة والتي ستؤثر على الجمع.

وأشار في كلمته أمام المحكمة إلى أنه عند الإفراج عنه طُلب منه التوقيع على تعهد، لكنه رفض ذلك معللاً أنه لا توجد نصوص قانونية ملزمة مع عفو ملكي غير مشروط، معتبراً ما جرى دليلاً على وجود «ضغينة شخصية ضده من قبل أحد الضباط»، مشدداً على أن محاكمته، هي محاكمة للضمير والنوايا والمواقف المسبقة، بدل البراهين والأسانيد،

وختمت غلام تغريداتها بالقول إن عدداً من مندوبي السفارات «ومن بينها السفارتين الأمريكية والبريطانية» وعدداً من مندوبي وكالات الأنباء حضروا جلسة المحاكمة.

«الداخلية» تعلن عن وقوع تفجير ثانٍ بالمحرق خلال 3 أيام

أعلنت وزارة الداخلية البحرينية (الأحد 23 أغسطس/ آب 2015) عن تفجير وقع بالمحرق شرق المنامة، وهو التفجير الثاني من نوعه خلال 3 أيام، وفقا لما تعلن عنه الوزارة.

وذكرت عبر حسابها في تويتر أنه «أثناء قيام الأجهزة المختصة بالتعامل مع جسم غريب بالقرب من مدرسة عبدالرحمن الناصر بالمحرق وقع انفجار في جسم آخر دون وقوع إصابات أو أضرار ، والجهات المختصة تباشر إجراءاتها».

وكانت الداخلية أعلنت أمس الأول عن وقوع انفجار بالقرب من مدرسة طارق بن زياد في المحرق.

الحكومة عرضت رفع الدعم عن 22 سلعة وخدمة

قال النائب أحمد قراطة إن هناك 22 سلعة وخدمة عرضت الحكومة رفع الدعم عنها أو وضعها في سلة النظر في تطبيق قرارات رفع الدعم، ذاكرا أن اللجنة البرلمانية لمراجعة سياسة إعادة توجيه الدعم وتنمية الإيرادات الحكومية بمجلس النواب لم تتسلم إلا معلومات عن 9 منها اللحوم والدجاج والكهرباء، ذاكرا أنها معلومات غير كاملة وتحتاج إلى المزيد من الإيضاحات.

وذكر قراطة أن «القرار الصائب حاليا ليس الطلب من الحكومة تأجيل رفع الدعم إلى شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وإنما ينبغي تأجيل كل هذه القرارات إلى الموازنة المقبلة (2017 و2018)، لأن الموازنة المقرة لعامي (2015 و2016) تم إقرار الاعتمادات المخصصة للدعم فيها.

وأضاف إن «الحكومة وضعت سعر برميل الموازنة الحالية على أساس سعر 60 دولارا، واليوم نحن نرى أن الأسعار قاربت 40 دولارا، لذلك كان يفترض بالحكومة أن تضع سعر برميل الموازنة وفق تقدير مناسب أكثر، حتى لا نضطر إلى الاستدانة أكثر مما وصلنا إليه، أو أن تلجأ الحكومة إلى قرارات سريعة تكون غير مدروسة من أجل تخفيض العجز والتي نرى اليوم نماذج منها كقرار رفع الدعم عن اللحوم».

محكمة بحرينية ترفض إعادة مدرس فصل من عمله بعد إدانته في قضية تجمهر

حكمت المحكمة الكبرى الإدارية برئاسة القاضي جمعة الموسى وعضوية القضاة حمد توفيق وأشرف عبدالهادي ونواف المناعي وأمانة سر عبدالله إبراهيم، برفض دعوى معلم مدان بالتجمهر وألزمته مصروفات الدعوى.

وتتحصل وقائع الدعوى في أن المعلم المدعي أقام دعواه وحصر طلباته الختامية فيها على الحكم بإلغاء القرار الصادر بفصله من العمل،

وإعادته إلى وظيفته، وبإلزام المدعى عليها (وزارة التربية والتعليم) المصروفات والرسوم ومقابل أتعاب المحاماة.

وذكر المدعي شرحاً لدعواه أنه كان يشغل وظيفة معلم اعتباراً من عام 2005، وقد حُكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد عن تهمة التجمهر، وأنه فوجئ بقرار المدعى عليها (وزارة التربية والتعليم) بفصله عن العمل وإنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ الحكم المستأنف الصادر بتأييد حكم الحبس، المشار إليه، وقد تظلم من ذلك القرار، إلا أنه تم رفض تظلمه، مما حدا به إلى إقامة الدعوى الماثلة للحكم له بما سلف بيانه من طلبات.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إنه عن موضوع الدعوى، فإن مفاد المادة 25 فقرة (و) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 2010، أن خدمة الموظف تنتهي متى صدر ضده حكم نهائي بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ويكون الفصل جوازياً للسلطة المختصة إذا كان الحكم مع إيقاف التنفيذ وذلك بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية، ومع ذلك إذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة، فلا يؤدي إلى انتهاء الخدمة إلا إذا قدرت السلطة المختصة بعد موافقة الديوان بقرار مسبب من واقع أسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء الموظف يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل.

وأكدت المحكمة أنه نظراً لصدور حكم نهائي في الاستئناف، قضى بمعاقبة المدعي في جريمة مخلة بالشرف والأمانة بالحبس لمدة شهر - وهي عقوبة مقيدة للحرية -، وإذ قدرت السلطة المختصة بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية أن بقاء المدعي يتعارض مع مقتضيات الوظيفة وطبيعة العمل، ومن ثم فإن القرار الصادر من الجهة الإدارية التابعة لها بإنهاء خدمته اعتباراً من 2013/11/7، وبعد موافقة ديوان الخدمة المدنية، يكون قراراً صحيحاً مطابقاً لأحكام القانون ويغدو الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديراً بالرفض. فلهذه الأسباب حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعي المصروفات.

«رايتس ووتش» تطالب بالإفراج عن الشيخ علي سلمان: نظام العدالة في البحرين عاجز عن تقديم العدالة

طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش سلطات البحرين بإلغاء إدانة الشيخ علي سلمان «أبرز زعماء المعارضة في البحرين» والإفراج عنه فوراً، معتبرة محكامته «غير عادلة» ومبنية على تُهم «تنتهك الحق في حرية التعبير».

وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة «إن رفض المحكمة النظر في أدلة الدفاع يؤكد الطبيعة السياسية لملاحقة الشيخ علي سلمان. ويعني انعدام العدالة الواضح في المحاكمة وعلى السلطات الإفراج عن سلمان فوراً».

وأشارت المنظمة في بيان لها الثلثاء 25 أغسطس/آب 2015 إلى أن سلمان الذي يشغل منصب «الأمين العام لجمعية الوفاق، أكبر

جمعيات المعارضة السياسية المعترف بها في البلاد» مُحتجز منذ اعتقاله في 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، مضيفةً إن النائب العام البحريني قال إن احتجازه يتعلق بـ«سلسلة من الأقوال والتصريحات الأخيرة»، موضحةً «ورغم تعلق التهم بأقوال سلمان وخطبه، إلا أن القاضي الرئيس لم يسمح لمحاميه قط بتقديم أدلة صوتية أو مرئية للمحكمة على الأقوال والخطب المسيئة المزعومة».

وتابعت «في 17 فبراير/شباط 2015، كتب محامو سلمان إلى كبير قضاة المحكمة للمطالبة بعقد المحاكمة في مكان مجهز لعرض التسجيلات السمعية والبصرية، لكنهم لم يتلقوا رداً، وقد بدا أن المحكمة، بدلاً من مراجعة المحتوى الفعلي لأقوال سلمان، استندت في حكمها إلى شهادة من خالد السعيدي الضابط بوزارة الداخلية، الذي قال، بحسب منطوق الحكم، «إنه استمع بنفسه إلى تسجيلات لتلك الخطب والأقوال». ومن الجائز أن يكون وصف السعيدي المكتوب لأقوال سلمان في تقرير إدارة البحث الجنائي، والذي شكل أساس قضية الادعاء بحق سلمان، قد أخل بتوصيف محتواها».

وأردفت «زعم السعيدي في ذلك التقرير، الذي اطلعت عليه هيومن رايتس ووتش، أن سلمان قال في خطبة ألقاها يوم 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014: << ويستبطن الشعب قوة أكبر وأكبر، وكل ما عليك هو أن تستنهض هذه القوة. أنا أتكلم عن قوة عسكرية >>. أما تسجيل الخطبة الفعلية، الذي تمكن مشاهدته على الإنترنت، فيبين أن سلمان قال: << أنا لاأتكلم عن قوة عسكرية >>».

وواصلت «لقد برأت المحكمة سلمان من تهمة واحدة، هي السعي لقلب نظام الحكم بالقوة، منتهية إلى أن الادعاء لم يقدم أية أدلة يقينية على المناداة باستعمال القوة أو التهديد أو الوسائل غير المشروعة لتغيير النظام السياسي، ومع ذلك فإن رفض القاضي السماح بتقديم تسجيلات الخطب الفعلية كأدلة يشكل انتهاكاً أساسياً لحق سلمان في المحاكمة العادلة. وعلى سلطات البحرين أن تفرج عنه فوراً وتسقط التهم الموجهة إليه أو تعيد محاكمته بأي تهم لا تمثل بذاتها انتهاكاً للحق في حرية التعبير وغيره من الحقوق الأساسية».

وأوضحت المنظمة إلى أن الحكم على الشيخ علي سلمان بالسجن لمدة 4 سنوات يستند إلى «ثلاثة أحكام بالسجن لمدة عامين، على أن يتم تنفيذ اثنين منهما بالتزامن. وقد حصل سلمان على العقوبة القصوى، المتمثلة في السجن لمدة عامين، لإهانة وزارة الداخلية، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات. وقد قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي هيئة

الخبراء المستقلين التي تتولى رصد امتثال الدول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه البحرين، قررت أن << على الدول الأطراف ألا تحظر انتقاد المؤسسات، مثل الجيش أو الإدارة السياسية >>».

وبيّنت أن حكم الإدانة مرتبط «بأقوال قام فيها سلمان بدعوة البحرينيين إلى ممارسة حقهم في التجمع السلمي، لمعارضة قانون يتعسف في تقييد هذا الحق. وقد وجدت المحكمة أن سلمان مدان بالتحريض العلني على عصيان القانون في انتهاك للمادة 173 من قانون العقوبات»، مستشهدةً بالمادة 19 من العهد الدولي للدفع التي تنص على عدم جواز الدولة تقييد الحق في حرية التعبير عند الضرورة لحماية النظام العام. إلا أن لجنة حقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 34 (2011)، أصرت على أن أي قيود تفرض على حرية التعبير ينبغي أن تكون << متلائمة مع اختبارات صارمة تتعلق بالضرورة ولا يجوز أبداً الاستشهاد بـ[المادة 19] لتبرير كبح أية دعوة إلى إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان >>.

وقالت سارة ليا ويتسن «إن سلوك المحكمة في قضية الشيخ علي سلمان يبين من جديد أن نظام العدالة في البحرين عاجز عن تقديم العدالة» وفق البيان.

التمييز الطائفي متصاعد: 34% حرموا من البعثات هذا العام بينما حُرم 21% في 2011

كشف فريق التعليم بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية أن العام 2015 شهد أعلى مستوى للتمييز في البعثات على أساس طائفي، وذلك بناء على دراسة مقارنة مع الأعوام السابقة الخمسة أعدها الفريق، وهي الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 و2015.

وأشار الفريق إلى أنه أجرى دراسة مقارنة على الطلبة الذين تتراوح معدلات التراكمية بين 95 ٪ - 99٪ في الأعوام الخمسة الدراسية الماضية بالنسبة إلى توزيع البعثات والرغبات الدراسية، فكانت النتيجة وجود تمييز طائفي بحجم مهول.

وكانت دراسة أعدها الفريق للعام الجاري 2015 بينت أن 34٪ من أعلى الطلبة المتفوقين حرموا من البعثات، وشملت الدراسة 146 طالباً ممن معدلاتهم تفوق 95٪ وتبين أن نسبة من حرموا من الرغبة الأولى 82٪، وتساءلت عن مصير 228 بعثة في التخصصات الطبية.

وأظهرت دراسة سابقة في العام 2011 حرمان 21٪ من المتفوقين من بعثة، فيما لم تتجاوز نسبة الحرمان من الرغبات الثلاث الأولى 50٪.

«كبار العلماء» في البحرين يرفضون توجهات وزير الداخلية لفرض الوصاية على الخطاب الديني

عبّر كبار العلماء في البحرين (الثلاثاء 25 أغسطس/ آب 2015) عن رفضهم تصريحات أدلى بها وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة بشأن نية وزارته الترخيص لأئمة الجوامع وخطب الجمعة، مشيرين إلى أن أئمة المساجد لن يستجيبوا للقرارات الرسمية.

وقال بيان للعلماء إنه «في ضوء التصريح الأخير لوزير الداخلية بشأن الخطاب الدِّيني، فالعلماء يجدون أنفسهم بين تكليفين؛ التكليف الرسمي بأخذ تصريح لمزاولة الخطاب الدِّيني، والتكليف الإلهي الذي يتنافى مع هذا النوع من التكليف، ولا يسع العلماء ومن المنطلق الديني إلا أن يقدِّموا التكليف الإلهي».

عائلة بحرينية تتلقى اتصالاً من «الصحة» يفيد بالموافقة على نقل طفلها للعلاج بالخارج بعد يوم على وفاته

قالت عائلة الطفل عباس محمد علي حسن إنها فوجئت باتصال هاتفي تلقاه والد عباس، الثلاثاء (25 أغسطس/ آب 2015)، لتزف من خلاله موظفة وزارة الصحة، نبأ صدور قرار نقل ابنه للعلاج في بريطانيا، وذلك بعد يوم من وفاة الطفل.

الاتصال الذي تلقته العائلة، انتهى باعتذار الموظفة، لكنه «نكأ الجراح، وزاد من حجم الألم النفسي، بعد وفاة عباس نتيجة لتدني مستوى العلاج الذي تلقاه في المستشفى الهندي قبل 4 شهور تقريباً».

وخلال الاتصال، بادرت موظفة الوزارة بنقل تبريكات لوالد الطفل عباس، بعد صدور القرار الذي جاهدت العائلة من أجله كثيراً، ليرد عليها والد الطفل بالقول: «أي مبروك الله يهديكِ، الولد توفى».

وتقول صحيفة الوسط إنها تلقت (الصحيفة) قبيل ذلك بساعتين تقريباً، اتصالاً آخر من قسم الشكاوى بوزارة الصحة، وذلك بغرض متابعة تفاصيل شكوى العائلة والتي حملت الوزارة والمستشفى الهندي مسئولية وفاة ابنها، واعتبرته الضحية التاسعة للعلاج في المستشفى الهندي.

وفي التعليق على اتصال وزارة الصحة، قالت العائلة: «إن كانت الوزارة لا تدري بخبر وفاة طفلنا عباس فتلك مصيبة، وإن كانت تدري فالمصيبة أعظم»، وتساءلت «الخبر الذي نشرته الصحافة يوم أمس ذاع صيته، ويوم أمس استخرجنا شهادة الوفاة، فهل من المعقول أن هذه الموظفة أو القسم المعني لم يكونا على علم بذلك؟».

وشددت العائلة على ضرورة اتخاذ موقف رسمي حازم، للوقوف على حقيقة ذلك، وللتحقيق الجاد في الاتهامات الموجهة من قبل أكثر من 10 عائلات بحرينية، للمستشفى الهندي والذي انتهى العلاج فيه بوفاة تسعة أطفال بحرينيين بدءاً من يوليو/ تموز 2014، وسط تواتر روايات وشهادات هذه العوائل والتي تركزت حول التأكيد على تردي مستوى النظافة في المستشفى وقلة الإمكانيات وضعف الاهتمام والمتابعة.

«النيابة» تقول إن الشيخ حسن عيسى موّل المتهمين بتفجير سترة

ربطت نيابة الجرائم الإرهابية اعتقال النائب السابق عن كتلة الوفاق الشيخ حسن عيسى بالمتهمين بتفجير سترة الذي أودى بحياة اثنين من رجال الأمن، قائلةً إنه (عيسى) أقر «بمد بعض المتهمين بمبالغ نقدية بشكل منتظم وهو على علم بأنهم مطلوبين أمنياً».

وقال المحامي العام لنيابة الجرائم الإرهابية أحمد الحمادي بأن «النيابة العامة قد بادرت بالتحقيق في واقعة تفجير حافلة الشرطة بمنطقة سترة والتي نجم عنها وفاة شرطيين وإصابة عدد من أفراد الشرطة وذلك فور إخطارها بالواقعة بتاريخ 2015/07/28، حيث قامت بإجراء المعاينات اللازمة لموقع الجريمة في حينه وندبت الطب الشرعي للكشف على جثث المتوفين وكذلك المصابين، وأمرت برفع الآثار المشاهدة بمكان الواقعة وندب الخبراء المختصين لفحصها وصولاً من ذلك لبيان طبيعة العبوة المتفجرة المستخدمة في الواقعة ومكوناتها ومداها الانفجاري وما قد يفيد التحقيقات».

وأضاف «بناءاً على طلب النيابة بإجراء تحريات الشرطة حول ظروف وملابسات الواقعة ومرتكبيها فقد أسفرت التحريات أن جهود البحث والتحري قد توصلت إلى تحديد أشخاص مقترفي الجريمة اللذين كوّنوا جماعة إرهابية عملت على التخطيط لاستهداف قوات الأمن وقتل أفرادها وتنفيذاً لذلك المخطط قاموا بمراقبة تحركات دوريات الشرطة ومن

خلال المراقبة والرصد اتفقوا على استهداف حافلة الشرطة محل الواقعة، وحددوا مكان تفجيرها فقاموا بزرع عبوة متفجرة في طريقها كانوا قد تمكنوا من تدبير تلك القنبلة عن طريق أحد المتهمين الموجود في إيران ومن خلال مصادر له بالبحرين ومن ثم تمكنوا من تنفيذ جريمتهم تحقيقاً لأغراضهم الإرهابية، وقد ثبت تلقي أحد المتهمين تدريبات في العراق بالتنسيق مع بعض المتهمين في الداخل والخارج وذلك على تصنيع واستعمال الأسلحة والمتفجرات».

وتابع «هذا وقد تم ضبط خمسة متهمين من أعضاء هذه الجماعة مرتكبة الواقعة وتم تفتيش أماكن يتخذونها مقراً لاجتماعاتهم وإخفاء ما يحوزونه من أسلحة ومتفجرات وقد ضبط فيها قنبلة معدة للاستعمال وجهازي تحكم للتفجير عن بعد وسلاحين محليين الصنع، وقامت النيابة باستجواب المتهمين المضبوطين في ظل الضمانات التي يقررها القانون و بحضور محامي مع احدهم

ووجهت إليهم اتهامات القتل والشروع في القتل العمدي وتأسيس جماعة إرهابية والانضمام إليها وإحداث تفجير لغرض إرهابي والتدرب والتدريب على استعمال الأسلحة والمتفجرات وكذا حيازة وإحراز أسلحة ومتفجرات وحيازة وتصنيع عبوات حارقة».

وختم الحمادي تصريحه بالقول «من ناحية أخرى فقد كشفت التحقيقات عن قيام متهم آخر وهو عضو في إحدى الجمعيات السياسية (الشيخ حسن عيسى) بجمع أموال من الداخل والخارج وتمويل الجماعات الإرهابية بتلك الأموال ومن ضمنها الجماعة التي ارتكبت الواقعة تنفيذاً لأغراضها، وقد تم القبض على ذلك المتهم وقد باشرت النيابة استجوابه بتاريخ 2015/08/23 حيث تم إطلاعه مثل باقي المتهمين على كافة حقوقه وتوفير الضمانات المقررة قانوناً، فنفى حضور محامي معه، وأقر بأقواله بقيامه بمد بعض المتهمين بمبالغ نقدية بشكل شبه منتظم وهو على علم بأنهم مطلوبين أمنياً وأمرت بحبسه احتياطياً على ذمة التحقيق كما أمرت بسرعة ضبط بقية المتهمين واستعجال التقارير الفنية».

«العفو الدولية» تنتقد حرمان رئيس جمعية المعلمين من العلاج

انتقدت منظمة العفو الدولية (الأربعاء 26 أغسطس/ آب 2015) حرمان رئيس جمعية المعلمين المعتقل مهدي أبوديب من العلاج، وقالت إنه تم حرمانه من دوائه للعلاج عن

ارتفاع ضغط الدم والسكري منذ مارس/ آذار الماضي.

وذكرت المنظمة في بيان، إن السلطات منعت إدخال حذاء طبي لمساعدته في التخفيف من آلام الظهر، التي كان قد عانى منها منذ تعذيبه عام 2011.. ونقلت المنظمة عن عائلة أبو ديب تأكيدها أن ضباط السجن منعوا إدخال أدويته وأقراص الفيتامين الأخرى منذ أحداث الشغب التي شهدها سجن جو مارس الماضي.

وبينت العائلة أن ضباط السجن رفضوا إدخال الأدوية التي وصفها له الطبيب بحجة عدم تلقيهم أوامر بالسماح له بأخذ دواء من خارج السجن.

ولفتت المنظمة إلى تعرض أبوديب للتعذيب خلال 64 يوما من احتجازه في حبس انفرادي بعد القبض عليه في (6 أبريل/ نيسان 2011). وقد وجد منذ ذلك الحين صعوبة في المشي دون دعم، واضطر إلى استخدام كرس متحرك أحيانا.

وفي الوقت الذي دعت فيه المنظمة إلى السماح لأبوديب بأخذ أدويته، شددت على أنه معتقل رأي ويجب الإفراج عنه دون قيد أو شرط.

«الشملاوي»: التحقيق مع الشيخ حسن عيسى في دائرة شبهة مخالفة القانون لعدم وجود محام

قال المحامي عبدالله الشملاوي إن «عدم وجود محامٍ مع النائب السابق وعضو جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ حسن عيسى يؤشر لشبهة في سلامة إجراءات التحقيق معه».

وذكر الشملاوي إن «ما جاء في بيان نيابة الجرائم الإرهابية بأنها أحاطت المتهم (الشيخ حسن عيسى) بحقوقه القانونية، فنفى وجود محام معه في التحقيق، فإن هذه العبارة لا تتماشى مع الضوابط الدولية في إجراءات المحاكمات الجنائية ومعايير المحاكمة المنصفة، كما نصت عليها المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي انضمت إليها البحرين وأصبحت من ضمن نسيجها القانوني».

وأضاف وفق صحيفة الوسط «ذلك أن السؤال لا يغني النيابة العامة أنها سألت المتهم عن محاميه فأجاب بأنه غير موجود معه، فالسياق المنطقي للأمور يوجب على سلطات التحقيق والاتهام أن تخطر المتهم الذي سيخضع للتحقيق والاتهام ببدء التحقيق معه بوقت كافٍ حتى يتمكن من التواصل مع المدافع عنه ولكي يتمكن الأخير من الحضور، إذا كانت هناك جدية فعلا لتفعيل النصوص القانونية التي تضمن للمتهم أصول المحاكمات العادلة أثناء التحقيق».

وأردف الشملاوي «لا يعلم احد متى ستباشر سلطة التحقيق والاتهام تحقيقاتها وإجراءاتها إلا هي، ثم يُقال إن المحقق سأل المتهم عما إذا كان سيحضر معه المحامي، فأجاب المتهم بالنفي، فلاشك أن ذلك هو المسار الطبيعي للأمور؛ لأن حدوث غير ذلك هو المستحيل، وهو أمر غير مستحسن منطقيا».

وتابع «العدالة لن تتضرر من انتظار النيابة العامة ساعة من الزمن تتيح فيها للمتهم أن يتصل بمن يرتضيه من المدافعين ليحضر جلسة التحقيق معه، بل إن حضور المحامي مع المتهم رغم كونه شكليا بحسب قانون الإجراءات الجنائية، ففي حضور المحامي شهادة بسلامة الإجراءات، وخلاف ذلك يجعل الإجراءات في دائرة شبهة مخالفة القانون، ومظنة عدم تحقيق المعايير والضمانات التي نص عليها النسيج التشريعي المحلي والدولي الذي انضمت إليه البحرين».

وختم المحامي عبدالله الشملاوي «ولا يُردُ على ذلك بالقول إن عدم حضور المحامي المبطل للإجراءات هو فقط في مرحلة المحاكمة وفي حال كون التهمة جناية، لأن الدستور استوجب حضور المحامي مع المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وهو نص مطلق بلا قيد عام بلا مخصص، وخلاف ذلك تعديل للدستور تحت ستار تفسيره، وهو مالا يجوز».

توجّه حكومي لخفض عدد المستفيدين من علاوة الغلاء

قال النائب أحمد قراطة إن هناك توجهاً حكومياً لخفض عدد المستفيدين من «علاوة الغلاء» في العام 2016، وذلك في ضوء أرقام الميزانية العامة للدولة وضبابية الرأي الحكومي فيما يتعلق برفع الدعم عن بعض السلع والخدمات.

وأضاف قراطة وفق صحيفة البلاد إن ميزانية دعم الأسر المحدودة الدخل بالميزانية العامة للدولة تبلغ 115 مليون دينار في العام 2015، وتنخفض إلى 80 مليون و500 ألف دينار في العام 2016.

وأوضح أن التوافق البرلماني الحكومي المعمول به حاليا ينص على تقسيم المستفيدين من «علاوة الغلاء» إلى 3 شرائح، الأولى من لا يزيد دخلهم على 300 دينار بواقع 100 دينار شهريا، والشريحة الثانية أصحاب الدخول من 301 إلى 700 دينار بواقع 70 دينار شهريا، والشريحة الثالثة أصحاب الدخول من 701 إلى 1000 دينار بواقع 50 دينار شهريا.

وذكر أنه وبعد قراءة أرقام الميزانية العامة للدولة فإن التوجه الحكومي الذي يحتاج الى تأكيد أو نفي وتوضيحات أكبر، متسائلاً «هل سيقتصر عدد المستفيدين من علاوة الغلاء في ميزانية العام 2016 على شريحة واحدة فقط، وبحيث يجري صرف 100 دينار لمن لا يزيد دخلهم على 300 دينار؟».

«منظمة العفو» تطلق نداء عاجلا من أجل إبراهيم شريف: قد يسجن 13 عاماً

أطلقت منظمة العفو الدولية نداء عاجلاً للمنظمات والأفراد للتحرك من أجل القيادي المعارض إبراهيم شريف، الأمين العام السابق لجمعية «وعد»، الذي قالت إنه يواجه تهماً تصل عقوبتها إلى 13 عاماً.

وقالت في بيان أمس الأربعاء (26 أغسطس/ آب 2015) «يرجى الكتابة فورا لدعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن إبراهيم شريف الفوري وغير المشروط وإسقاط التهم الموجهة إليه»، معتبرة أنه «سجين رأي محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير».

وأضافت بأن شريف «سجين رأي» وأنه «تم رفض طلبات محاميه بالإفراج عنه بكفالة وقضت المحكمة بأنه يجب أن يبقى في السجن حتى الجلسة المقبلة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل». وأوضحت «إذا ما أدين فإنه قد يواجه ما يصل إلى 13 عاما في السجن».

ودعت منظمة العفو إلى حث السلطات البحرينية على «دعم الحق في حرية التعبير وإلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع».

«مركز البحرين»: اعتقال 25 شخصا في أسبوع ... وتغريدات تحرض على الشيعة

قال مركز البحرين لحقوق الإنسان إنه رصد منذ (17 حتى 23 اغسطس 2015) اعتقال 25 شخصا بينهم 7 أطفال، ووجد المركز أن جميع تلك الاعتقالات كانت تعسفية، قبل أن يتم الإفراج عن 2 من بين المعتقلين.

وذكر المركز أن 15 معتقلا تم اعقالهم عبر مداهمات المنازل و 5 أشخاص عبر استدعائهم للتحقيق وشخصين تم اعتقالهم من مقر عملهم و شخصين تم اعتقالهم من مطار البحرين الدولي ، فيما اعتقل آخر من الشارع.

وأضاف أنه رصد 19 تغريده عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» اشتملت على الكراهية والتحريض ضد الشيعة والمعارضة في البحرين.

نقل «السنكيس» إلى المستشفى العسكري ولجنة حماية الصحفيين الأميركية تدعو للإفراج عنه

دعت لجنة حماية الصحفيين الأميركية (CPJ) السلطات البحرينية إلى الإفراج عن المدون المسجون د. عبدالجليل السنكيس. وقالت اللجنة التي يقع مقرها في مدينة نيويورك في بيان يوم أمس الخميس (27 أغسطس/ آب 2015) إنها تقف «جنبا إلى جنب 40 من جماعات حقوق الإنسان وحرية الصحافة لدعوة البحرين إلى الإفراج عن السنكيس».

ونقل السنكيس إلى المستشفى العسكرى أمس

بعد تدهور صحته وهبوط نسبة الكريات البيضاء ونسبة الأملاح في الدم.

وكان السنكيس قد بدأ بإضراب عن الطعام يوم 21 مارس/ آذار 2015 احتجاجا على سوء معاملة السجناء بعد أحداث سجن جو.

وكانت 41 منظمة حقوقية محلية ودولية قد أطلقت نداءً عاجلاً للإفراج عن السنكيس، فيما حثت الولايات المتحدة البحرين لضمان توفير الرعاية الطبية المناسبة لجميع السجناء والتحقيق في جميع تقارير سوء المعاملة.

وطالبت المنظمات الحقوقية من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروربي حث سلطات المنامة لإطلاق سراحه.

ويتزامن إطلاق النداء العاجل أيضا مع احتجاج ينظمه معهد البحرين للحقوق «بيرد» والقلم الإنجليزي أمام مبنى وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث في العاصمة البريطانية «لندن» داعياً إلى اتخاذ إجراء بشأن الدكتور والضغط على السلطات البحرينية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وسجونها.

«النيابة» ترد على «الشملاوي» بشأن التحقيق مع «عيسى»: لم تكلف نفسك عناء حضور ا لتحقيق

ردّت النيابة العامة على لسان المحامي العام هارون الزياني، على تصريحات المحامي عبدالله الشملاوي الأخيرة التي تحدث فيها عن وجود خلل في التحقيق مع القيادي في الوفاق الشيخ حسن عيسى بسبب غياب المحامي عن الجلسات.

وقال الزياني في تصريح صحفي بأن «ما ذكره المحامي يصطدم مع الواقع الذي شهدته الإجراءات التي اتخذت ضد ذلك المتهم منذ القبض عليه وحتى استجوابه بمعرفة النيابة، وينبئ بالتالي عن تعسف في الرأي غير مبرر، وحكم مسبق على مجريات التحقيق عن غير علم ودراية. وإذا أعطى ذلك المحامي لنفسه الحق في الحكم على سلامة تحقيقات النيابة لسببٍ أو لآخر، فإن النيابة العامة لا تقبل ثمة نقد لعملها إلا بالطرق التي رسمها القانون وممن له صفة في الدعوى، أما المزايدة ممن لا شأن ولا دراية له بواقع الأمور فليست محل اعتبار ولا يؤبه لها».

وأضاف الزياني أن «المتهم المقصود قد قبض عليه بمعرفة الإدارة العامة للمباحث الجنائية يوم 18 من الشهر الجاري، وظل محتجزاً وفقاً لما أتاحه القانون لمدة أربعة أيام إلى أن تم عرضه على النيابة العامة حيث تم استجوابه، وطوال فترة حجزه هذه لم يكلف المحامي نفسه أو غيره عناء زيارته في مكان حجزه من أجل الاطلاع على ظروف القبض وأسبابه، أو الحرص على حضور جلسة التحقيق معه، كما لم يبادر المتهم نفسه طوال الفترة ذاتها بإعلان اسم محاميه، كما لم يعين أو يطلب حضور محامٍ لدى استجوابه الذي تم يوم (23 أغسطس/ آب 2015). علماً بأن المحامي المنسوب إليه التصريح المنشور تقدم متأخراً بطلب لحضور التحقيق مع المتهم بتاريخ (25 أغسطس 2015) أي بعد مضي يومين من جلسة الاستجواب، وقد تأشر من النائب العام على طلبه ذاك بالموافقة».

وأكد المحامي العام أن «النيابة العامة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون دونما استثناء لأحد. والأصل وفقاً للقانون أن على المتهم إعلان اسم محاميه بتقرير في قسم كتاب المحكمة أو إلى المسئول بمكان حجزه، فيما أجاز القانون لمحاميه أن يقوم بذلك، وهو ما لم يحدث سواء من جانب المتهم أو المحامي، بينما تراخى الأخير في تقديم طلبه للنيابة إلى ما بعد انتهاء الاستجواب. ومن ناحية أخرى فإن القول بأن الدستور قد أوجب حضور المحامي مع المتهم بشكل مطلق وإلا بطلت الإجراءات، هو قول غير صحيح؛ ذلك أن النص الدستوري قد كفل الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقاً للقانون، ومن ثم فقد ترك الدستور للقانون تنظيم كيفية تحقيق هذه الضمانات وبما لا يخل بحرية المتهم في اختيار وتعيين محاميه، والنيابة من جانبها تلتزم حرفياً بالضوابط التي وضعها القانون في هذا الشأن، وليس لها في كل ذلك أن تتجاوز إرادة المتهم التي لم يعبر عنها أصلاً على نحو ما سبق بيانه وعلى رغم إحاطته بحقوقه وضماناته هذه».

1 هـدم محـراب مسـجد الشـيخ عزيـز... مرحبـاً بكـم فـي «داعـش» فـرع البحريـن

لغايـة شـهر يوليـو/ تمـوز المـاضي كان بوسـع المواطنـين الشـيعة في البحريـن ارتيـاد مسـجد الشـيخ عزيـز الـذي يقـع وسـط تقاطـع يصـل المناطـق الغربيـة مـن البـلاد بتلـك الواقعـة جنـوبي العاصمـة المنامـة، للصـلاة والتـبرك. يمثـل مسـاء يـوم السـبت تقليـداً اجتماعيـاً قديمـاً لالتقـاء المصلّـين الشـيعة في هـذا المـكان الـذي يقـال إنـه يحـوي ضريـح أحـد الأوليـاء وهـو الشـيخ عزيـز البحـراني الـذي عـاش في أواخـر القـرن الثـاني عـشر وأوائـل القـرن الثالـث عـشر الهجـري.

لكـن هـذا الشـهر أغسـطس/ آب قـررت السـلطات التـي تقـود حملـة منـذ العـام 2011 عـلى شـعائر الشـيعة أدت - بحسـب تقريـر لجنـة تقـصي الحقائـق - إلى هـدم 34 مسـجداً لهـم، قـررت وضـع حـدّ لذلـك.

أظهـرت صـور الأسـبوع المـاضي عـدداً مـن العـمّال الآسـيويين بالسـقّالات وهـم يقومـون بهـدم محـراب المسـجد ويسـتبدلونه بجـدار عـازل مـن الطـوب «الطابـوق». ونقلـت مواقـع إخباريـة عـن إدارة الأوقـاف الجعفريـة التـي يتـم تعيينهـا بمراسـيم مـن ملـك البـلاد بـأن «إزالـة المحـراب هـي بقصـد تحويـل المسـجد إلى مـزار للتـبرّك» وهـذا يعنـي منـع صـلاة الجماعـة التـي تمثـل تقليـداً يعـود إلى تسـعينات القـرن المـاضي.

لقـد أدى هـدم محـراب المسـجد الـذي يعـود بنـاؤه الحـالي إلى العـام 1977 إلى اسـتعادة الذاكـرة

المتعلقة بقصص هدم المساجد الشيعية خلال الفترة التي أسميت «السلامة الوطنية» مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2011 والتي يقول محامون إنها تسمية مخففة - لكنها أسوأ - لحالة «الطواريء». فيومها شاهد البحرينيون الكسارات وآلات الحفر تقوم برفقة عربات الشرطة بإزالة الأضرحة والمساجد المملوكة للوقف الشيعي. فيما استغلّ عدد من عناصر الأمن الفرصة للتوقف عند ركام المساجد لالتقاط صور «السيلفي» ورفع شارات النصر.

ويقول المحامي عبدالله الشملاوي إن «تحويل مسجد شيخ عزيز لمزار فقط هو إتمام لجريمة هدم مساجد الشيعة أيام الأحكام العرفية»، مستدركاً «لكن هذه المرة بنيران يفترض أنها صديقة».

يغمز الشملاوي من قناة إلى إدارة الأوقاف الجعفرية. يترأس رجل الدين الشيخ محسن العصفور، وهو قاض شرعيّ جرى عزله في وقت سابق من قبل الملك، بعد ثبوت تورطه في قضايا فساد عديدة، حالياً الأوقاف الجعفريّة. وقد جيء به من «عزلته» بمرسوم ملكي آخر لتولّي عمليّة تقليم أظافر الشيعة على الجبهة الدينيّة، استكمالاً للعمل الذي تقوم به مؤسسات الدولة الأخرى، وخاصة وزارة الداخلية، على الجبهة السياسيّة.

وليس غريباً لذلك، تواجد قوّات الأمن لحظة هدم محراب المسجد وتصديها لاعتصامات المصلين السلمية التي انطلقت مستنكرة ذلك. وكذلك قيام وزارة الداخلية باستدعاء العديد من المشاركين في هذه الاعتصامات. ويوم أمس (21 أغسطس/ آب 2015) قام مركز شرطة الخميس باستدعاء أفراد العائلة التي تتولى القيومية على هذا المسجد منذ سبعينات القرن الماضي، الحاج سلمان أحمد علي ناصر وأخيه، للتحقيق معهما وتوقيعهما على تعهدات.

تقوم إستراتيجية العصفور على محورين: أولاً، إعادة تركيب سرديّات جديدة للمقامات والأضرحة على خلاف تلك التي استقرّت لسنوات في أذهان الشيعة. وثانياً، الاستفادة من قبضة الأمن في فرضها والتعامل معها كحقائق. وقد علّل قيام السلطات بهدم المسجد المعروف بـ«البربغي» في خلال فترة الطواريء بالقول إنه «لا يوجد دليل على

شرعية وقفية مسجد بربغي وليس له أي جذور تاريخية». وهو يتبع نفس الأسلوب مع مسجد الشيخ عزيز.

إن مطالعة النبذة التعريفيّة لمسجد الشيخ عزيز المنشورة على صفحة «الأوقاف الجعفرية» التي يترأسها، تعطي مثالاً جيّداً لعمل هاتين الإستراتيجتين. فالنبذة تركز على أن المسجد عبارة عن «مقام لشخصية مجهولة الهوية، ليس لها ذكر في كتب تراجم علماء البحرين». وتضيف بأن «ما ذكر عنه (الشيخ عزيز) مجرد قصص وكرامات يحكيها بعض أهل تلك المناطق، (لكن) يبقى غير معلوم: من هو وما نسبه؟»، على ما يرد نصّاً في صفحة الأوقاف الرّسميّة.

إنّ وضع سرديات جديدة لأحداث سابقة هو عمل فكري له فرع في العلوم التاريخية يدعى «إعادة كتابة التاريخ». لكن حين تتصدّى قوات الأمن لأمر حراسة هذه السرديّات الجديدة وفرضها قسراً - مثل هدم المساجد أو المحاريب - فإنها لا تعود كذلك؛ بل تصبح عملاً من «أعمال السلطة». الحقيقة أن العديد من رجال الشيعة لديهم تحفظات هم أيضاً على مدى واقعية تلك القصص التي تنقل عن هوية صاحب ضريح الشيخ عزيز. لكن الفرق بينهم وبين رئيس الأوقاف الجعفرية المعين هو أن الأخير يستخدم «عصا» الشرطة الغليظة لتنزيلها كحقائق واستغلالها في التضييق على الشيعة.

ومن هذا المنطلق يمكن أن تُفهم جميع عمليّات الهدم والتفجير التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي «داعش» في العراق والشام للمقامات والمساجد السنية اعتماداً على فهم جديد؛ إما لتاريخها أو لدورها في حياة المؤمنين.

في يناير/ كانون الثاني 2014 أعلن رئيس الأوقاف عن مشروع لإعادة بناء مسجد الشيخ عزيز وتحويله إلى «مركز الشيخ عزيز الإسلامي». ووزع على الجرائد صورا ومخططات هندسية لما قال إنها «تصميمات ستحول المسجد إلى تحفة إسلامية معمارية تحمل الطابع الهندسي الإسلامي العريق ممزوجاً بالتصاميم الهندسية الابتكارية التي تتناسب مع أجواء التسامح والتعددية والحريات الدينية». لكن بعد نحو العام ونصف العام من هذا الإعلان، وبدلاً من رؤية معالم للبدء في إنشاء المشروع الجديد، فقد قامت السلطات بهدم محرابه. وتحوّل مسجد الشيخ عزيز الذي لم يكن يصدر منه أي نشاط سياسي إلى حافز لإقامة التظاهرات وتجديد المشاعر المؤلمة المتعلقة بهدم المساجد.

إذا كان هناك من عنوان لسيادة التشدد في العالم الإسلامي في هذه المرحلة فهو «هدم المساجد». يمثل هدم المساجد أو محاريبها استبدال «سلطوي» لحقيقة دينيّة بحقيقة أخرى. تفعل هذا «داعش» والسلطات البحرينية على السواء. كله على اسم الله!

2 بحرينيون يردون على وزير الداخلية بـ : #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

أطلق مواطنون بحرينون اليوم الأحد 23 أغسطس وسم #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه، وذلك رداً على تصريحات أدلى به الوزير صباح اليوم خلال لقاء إعلامي نفى فيه أن يكون هناك «مواطنون من الدرجة الثانية» في البحرين، وقال إن «شيعة البحرين ليسوا من الدرجة الثانية».

ويأتي تصريح الوزير بعد شهر من حرمان معظم الطلاب المتفوقين الشيعة من حقهم في الحصول على البعثات، وكذلك تصاعد موجة التمييز الطائفي ضد الشيعة وتكفيرهم من خلال الخطب التي يلقيها مشايخ موالون للنظام امثال جاسم السعيدي. وتعتبر البحرين من الدول التي تمارس التمييز بحده الأقصى في كل مجالات الحياة ضد المواطنين الشيعة.

وعرض المغردون نماذج من أمثلة التمييز الطائفي التي تعيشه البلاد، وكتب المغرد أحمد الجمري إنه عندما تهان كرامتي بسبب إنتمائي المذهبي #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

وقالت المغردة البحرانية: عندما يقتل أبناء وطني على يد مرتزق ويتم تبرئته من الجريمة #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

أما المواطن بوبحرين فقد كتب: عندما تنشر الصحف البحرينيه مقالات تهاجم أغلبية الشعب و بالتخوين و تشديد العقاب و سحب الجنسية #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

المغرد أحمد المديني، قال في تغريدة له: هل استطيع ان اتقدم لوظيفة ضابط في وزارة

الداخليــة أو وزارة الدفــاع أو الحــرس الوطنــي #احس_روحي_مواطــن_درجه_ثانيه

وقــد اشــتعل التفاعــل مــع هــذا الوســم بشــكل تصاعــدي، إذ ســجلت عــشرات التغريــدات التــي تــرد عــلى وزيــر الداخليــة في نفيــه المثبــت بوضــوح ضــد الحكومــة التــي يعمــل لصالحهــا.

21

واشنطن تحث البحرين على ضمان حصول السّنكيس على الرعاية الطبّية وتضغط للتحقيق في سوء معاملة السجناء

14 منظمة تطالب "المندوبين لجنيف" بالضغط لتعيين مقرر خاص للبحرين

تدهور خطير لصحة مهدي أبوديب بعد حرمانه من العلاج

22

تخفيف الحُكم على ضابط جمارك وسكرتير سفارة خليجية أدينا بتهريب ممنوعات عبر الجسر

"صنقور": الخُطب النموذجية لن تعالج الخطاب التكفيري وقد تستهدف الخطاب المتصدي للنقد والتصحيح

23

وزير الداخلية خلال لقاء إعلامي واجتماعي: لا احتقان في البحرين بل تدخل خارجي إيراني

بحرينيون يردون على وزير الداخلية بـ: #احس_روحي_مواطن_درجه_ثانيه

"النيابة" تحيل قضية فساد واحدة فقط للمحكمة من أصل 20 وجدتها في تقرير الرقابة المالية

جسر رابع للمحرق ونفق في شارع الفاتح

24

البحرين تتهم النائب السابق الشيخ حسن عيسى بـ "تمويل الإرهاب"

"الوفاق" الإجراءات المتبعة ضد "عيسى" باطلة وبيان "الداخلية" صدر بلغة بعيدة عن المسئولية

السفارة السعودية: إيفاد 250 مدرساً سعودياً للبحرين هذا العام على نفقة الرياض

التحقيق مع الشيخ علي رحمة حول انتقاده لإدارة الأوقاف الجعفرية

"شريف" في أولى جلسات محاكمته: إنها محاكمة للنوايا

البحرين تدعو رعاياها لمغادرة لبنان فوراً

"الداخلية" تعلن عن وقوع تفجير ثانٍ بالمحرق خلال 3 أيام

25

محكمة بحرينية ترفض إعادة مدرس فصل من عمله بعد إدانته في قضية تجمهر

تفجير منزل السفير العراقي لدى البحرين في الرمادي من قبل داعش

25
"الجعفرية" تؤكد: لا مساس بمسجدية الشيخ عزيز مطلقاً

"رايتس ووتش" تطالب بالإفراج عن الشيخ علي سلمان: نظام العدالة في البحرين عاجز عن تقديم العدالة

التمييز الطائفي متصاعد: 34% حرموا من البعثات هذا العام بينما حُرم 21% في 2011

"كبار العلماء" في البحرين يرفضون توجهات وزير الداخلية لفرض الوصاية على الخطاب الديني

26
100 رجل دين يوقعون عريضة ترفض المساس باستقلالية الشأن الديني

الوطنية لحقوق الإنسان واتحاد النقابات يناقشان قضية قائمة 1912 والاتفاق الثلاثي

زوجة المسقطة جنسيته "خورشيد": "التأمينات" ترفض صرف مستحقات زوجي المالية

"النيابة" تقول إن الشيخ حسن عيسى موّل المتهمين بتفجير سترة

27
الحكومة ستقدم مرسوماً جديداً لرفع سقف الدين العام إلى 12 مليار

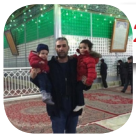
27

”التحقيــق الخاصــة“ تســتدعي زوجــة المُبعــد المُســقطة جنســيته فرحــات خورشــيد

توجّه حكومي لخفض عدد المستفيدين من علاوة الغلاء

”منظمــة العفــو“ تطلــق نــداء عاجــلا مــن أجــل إبراهيــم شريــف: قــد يســجن 13 عامــاً

اعتقال 25 شخصا في أسبوع ... وتغريدات تحرض على الشيعة

تقارير مرآة البحرين

نشرة أسبوعية تصدر عن مرآة البحرين

مايو 2015

www.bahrainmirror.com